مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: سلوك الناخب العراقي بين ثقافة الخضوع وثقافة المشاركة
اسم الكاتب: أ.د. طه حميد حسن العنبكي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1110
تاريخ الاسترداد: 2026/05/26 00:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

سلوك الناخب العراقي
بين ثقافة الخضوع وثقافة المشاركة

Iraqi Voter's Behavior between
the Culture of Submission & Participation

الكلمة المفتاحية : **سلوك، الناخب العراقي، ثقافة، الخضوع، المشاركة.**

Keywords: Behavior, Iraqi Voter, Submission, Participation.

أ.د. طه حميد حسن العنبكي

كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية

Professor Dr. Taha Hameed Hassan Al-Anbaqi
Faculty of Political Science – Mustansiriya University
E-mail: taha_aun2004@yahoo.com

ملخص البحث

تعرض المجتمع العراقي على مدى عقود خلت إلى العديد من الازمات والحروب التي نالت من المنظومة الثقافية العراقية في ظل النظام السلطوي الذي أدى إلى امتزاج الثقافة بين خضوع وعنف، وعلى الرغم من التغيير السياسي الذي حدث في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وتبني النظام الديمقراطي وآلية الانتخاب كأحد أدواتها التي اعطت حق المشاركة دور للفرد في انتخاب ممثليه، إلا أن ممارسة هذا الحق شابته الكثير من التداخلات التي انتجت إرادة لم تتمتع بالحرية الكافية للخروج من ثقافة الخضوع التي طبعت سلوك الشخصية العراقية لعقود من الزمن، والتي لم تزل أثرها لحد يومنا هذا.

مما تقدم يحاول البحث تسليط الضوء على مديات تأثير تلك الثقافة –الخضوع– على انتماء المواطن وولائه وحريته في الاختيار، الأمر الذي يفرض على الباحث وضع الآليات المناسبة للخروج من ثقافة الخضوع وترسيخ المواطنة في ممارسات الافراد العراقيين سواء في حقهم بالمشاركة أو دورهم في الرقابة وبناء الوطن، وقد تك تقسيم البحث إلى أربع مباحث، الأول : خصص للاطار النظري في حين بينا في المبحث الثاني الواقع الثقافي في العراق قبل عام ٢٠٠٣، وخصص الثالث لبحث أثر الثقافة السائدة بعد عام ٢٠٠٣ في سلوك الناخب العراقي، والرابع وضحنا من خلاله سبل تعزيز ثقافة المشاركة.

المقدمـــــة

نالت الحروب والتحديات والأزمات التي تعرض لها المجتمع العراقي على مدى عقود خلت، ما نالت من منظومته الثقافية الأصيلة وعلى مستويات عدة، فبادئ ذي بدء كانت الثقافة السائدة في العراق في ظل النظام السابق عبارة عن ثقافة خضوع بفعل سياسة التسلط والتصفية التي اتبعها النظام المذكور على مدى أكثر من ثلاثة عقود ونصف ضد كل من يعارض سياساته ولو بكلمة، فضلاً عن سلسلة الحروب التي خاضها النظام المذكور، كما أفرزت صفحة سنوات الحصار الاقتصادي الثلاث عشرة العجاف رذائل دخيلة على المجتمع العراقي– كالكذب والخيانة وتعاظم الأحقاد الطبقية وعدم الشعور بالمسؤولية واللامبالاة والغش والسرقة والرشوة والخطف والقتل وما إلى ذلك– ومن ثم حلت تلك الرذائل محل القيم الفضيلة التي جرت عملية هدمها على وفق مخططات دولية وإقليمية خطيرة كان النظام السابق هو الأداة المنفذة لتلك المخططات، ثم مثل إسقاط هذا النظام على يد القوات الأمريكية المحتلة الحلقة الأخيرة في هدم بل وانهيار منظومة القيم الثقافية لدى شرائح واسعة من الشعب العراقي، وقد تجسد ذلك في عمليات السلب والنهب والحرق لممتلكات الدولة وعلى مرأى ومسمع تلك القوات، فضلاً عن الإجراءات والأوامر التي صدرت عن تلك القوات ودورها في تكريس الطائفية والعرقية والإرهاب والتكفير، وذلك عبر هيمنتها على إدارة الدولة ومؤسساتها المؤقتة والانتقالية، وبالرغم من انحسار هذا التدخل بعد انسحاب القوات الأمريكية نهاية عام ٢٠١١م، إلا أنها ما زالت تؤثر بشكل ملحوظ على مسار العملية السياسية الجارية في العراق.

وبالرغم من الشروع في إقرار وتطبيق الآليات الديمقراطية في العراق لاسيما بعد دخول الدستور الصادر عام ٢٠٠٥ حيز النفاذ، وفي الوقت الذي تعد الانتخابات من أبرز تلك الآليات، وقد أضحى من حق كل العراقيين الذين تتوفر فيهم شرط الانتخاب ممارسة هذا الحق لاختيار ممثليهم في مواقع المسؤولية، ولكن مازال معظم الناخبين العراقيين لا يمتلكون

الإرادة الحرة الواعية في ممارسة هذا الحق بالشكل الأمثل، وذلك بفعل خضوعهم لإملاءات وضغوط القوى السياسية التي تتنافس من أجل تجيير أصواتهم لصالحها.

لذا فالإشكالية التي نحاول تسليط الضوء عليها في هذه الورقة تتجسد في نطاق ومدى تأثير تلك الثقافة السائدة –وهي ثقافة الخضوع– في انتماء المواطن وولائه وخياراته وسلوكه الانتخابي، إذ أمست الغلبة للولاء للانتماءات الفرعية كالطائفة والقومية والحزب والعشيرة وللأشخاص على حساب الولاء للوطن، وكل ذلك يعرقل مهمة بناء نظام سياسي راشد في بلدنا العراق حاضراً ومستقبلاً.

على ذلك نجد أنفسنا أمام تحدي خطير يستدعي من كل المعنيين بالشأن العراقي بالتصدي له وبكل الوسائل والسبل المتاحة، وذلك للعمل على وضع خطط شاملة ومدروسة لإعادة بناء المنظومة الثقافية يكون محورها الأساس ترسيخ ثقافة المشاركة لتحل محل ثقافة الخضوع، ويجري تنفيذ تلك الخطط التي تدخل ضمن إطار ما يسمى بالتأهيل السياسي.

على ذلك سنقسم هذا البحث – فضلاً على المقدمة والخاتمة– على مباحث أربعة وكما يأتي:

المبحث الأول: إطار نظري: ماهية الثقافة والانتخاب.

المبحث الثاني: الثقافة السائدة في العراق قبل وبعد عام ٢٠٠٣م.

المبحث الثالث: سلوك الناخب العراقي منذ عام ٢٠٠٥.

المبحث الأول

إطار نظري : ماهية الثقافة والانتخاب

نتناول في هذا الإطار تعريف الثقافة ومستوياتها، وكذا تعريف الانتخاب وطبيعته وأنواعه.

المطلب الأول: ماهية الثقافة:

الفرع الأول: تعريف الثقافة:

الثقافة لغةً مشتقة من الفعل ثقف، وثقف الشيء أي وجده، وهو ما ورد في القرآن الكريم في أكثر من موضع منها قوله تعالى:(وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ...)[١]،وتأتي كلمة ثَقَف بمعنى قوَم وعدَلَ، وتثقف الرجل أي صار حاذقاً فطناً[٢].

وقد عرف (أدوارد تايلور) الثقافة بأنها: (الكل الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعادات وكل القدرات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع)[٣].

وهناك من يُعرِف الثقافة على إنها: (مجمل رؤى الحياة والكون وتصوراتها وأساليب التعامل اليومي والأخلاق والمعتقدات والمهارات والإبداعات والمعارف والمفاهيم)[٤]،كما عرفها أحد الباحثين بأنها: (أسلوب حياة للإنسان في بيئة معينة وظروف ملائمة ولغة أو أكثر)[٥]، وهناك من يرى إن الثقافة هي طريقة فهم للحياة وكيفية تنظيمها وأساليب العيش، وعلى ضوء ذلك تتميز الشعوب بتمايز وتطور ثقافتها[٦].

على ذلك تشمل الثقافة:(أشكال القيم التي يبتكرها الإنسان ليُكسب إنسانيته معناها الخاص، وينظم بها حياته الخاصة والاجتماعية والفكرية والروحية والجمالية، وفي هذا السياق، تشمل الثقافة مجموع النشاط الفكري والفني بمعناها الواسع وما يتصل بها من المهارات..)[٧].

لذا فإن الثقافة هي منظومة متكاملة يتم بناؤها من كل ما يكتسبه الفرد في المجتمع وطيلة حياته، ولأن الإنسان كما يقال–هو ابن بيئته– فثقافته تكون في الغالب انعكاس

للمحيط الذي يعيش ويتفاعل فيه مع مكوناته، ولما كانت الثقافة منظومة فإنها تتكون في الأصل من عناصر معنوية وأخرى مادية تمثل الأخيرة بمثابة تعبير واقعي للأولى، إذ ما يتم اكتسابه من عناصر معنوية يتم تجسيده في السلوك والممارسة والمقتنيات والتطور المادي وتلك هي مظاهر الحضارة.

خلاصة القول: تؤدي الثقافة دوراً فاعلاً في ترقية عقل الإنسان وأخلاقه وتنمية ذوقه وبناء شخصيته ومن ثم بناء المجتمع وتطوره، والمجتمع الذي يغلب المثقفون والعقلاء والمفكرون والعلماء على الهمج الرعاع، هو مجتمع يسوده الحوار والتفاهم والتعايش والاستقرار وكل ذلك يمهد لتحقيق التنمية والتطور.

الفرع الثاني: **مستويات الثقافة** :

للثقافة مستويين(نوعين): الأول عام والثاني خاص، أما المستوى (النوع) العام فيشمل كل ما يكتسبه الفرد من عادات وقيم وتقاليد وأعراف وعلوم ومعارف مختلفة وما إلى ذلك، وبذلك يتكون لديه أفكار وتصورات وممارسات عامة حول أمور وظواهر وقضايا تخص المحيط الذي يعيش فيه (الإنسان والمجتمع والحياة)، وفي هذا الإطار تعني الثقافة معرفة شيء عن كل شيء وتتشكل في الغالب بجهود ذاتية أو بحكم ظروف موضوعية معينة، وكلما يتسع نطاق هذه الثقافة العامة كلما تقترب مما يمكن تسميته بـ(الثقافة الموسوعية)، أما المستوى (النوع) الخاص من الثقافة وهو الأكثر أهمية وذلك بفعل ما يتطلبه هذا المستوى من وقت ومال وجهود علمية مركزة في مجال علمي معين، وعلى ذلك تتشكل لدى الفرد ما يمكن تسميته بـ(الثقافة التخصصية)، وفي هذا الإطار تعني الثقافة معرفة كل شيء عن شيء، فهناك من يتخصص في علوم الحياة أو الفيزياء أو السياسة والقانون وما إلى ذلك، ولا يمكن بلوغ هذا المستوى إلى من خلال اكتساب كل ما يمكن الحصول عليه من معلومات تخص مجال التخصص، وما يهمنا هنا الثقافة السياسية.

الفرع الثالث: الثقافة السياسية:

تُعرف الثقافة السياسية على أنها: توجه، أي طريقة في النظر إلى المؤسسات السياسية والدستورية، ومن ثم فهي تتعلق بمواقف الجماهير من النظام السياسي القائم، إذ من المفترض أن يوجد لدى معظم الناس داخل النظام السياسي توجهات سياسية منسجمة وربما متماثلة فيما بينها ملائمة بالنسبة إلى المؤسسات السياسية والدستورية التي يعيشون في ظِلها[٨] وفي حالة غياب هذا الانسجام أو التماثل في التوجهات تسود الثقافات السياسية الفرعية المنقسمة على نفسها والمتعارضة في مواقفها وتوجهاتها وسلوكها مما يفضي إلى تفاقم المشاكل[٩].

وللثقافة السياسية مقومات أساسية، هناك من يرى أنها تتجسد في التوجهات السياسية بكل أنواعها سواء أكانت تلك التوجهات ذات طابع تأملي أو تقييمي أو تعبيري، وهناك من يرى أن تلك المقوّمات تقتصر فقط على التوجهات نحو المؤسسات السياسية، وعلى وجه الجملة تتكون تلك المقومات من ثلاثة عناصر هي[١٠]:

١-التوجهات نحو النظام السياسي: أي كيف ينظر الفرد إلى مؤسسات النظام السياسي وما هو تقييمه لها وكيف يتفاعل معها.

٢-التوجهات نحو أفراد المجتمع الآخرين في إطار النظام: أي كيف ينظر إلى الاختلاف في الرؤى والأفكار السياسية، في الصراع والتنافس والتعاون في الساحة السياسية وعلى وجه الخصوص بين الأحزاب السياسية وفي القوى التي تحرك أو تؤثر في الحياة السياسية وما إلى ذلك.

٣-التوجهات نحو النشاط السياسي الذي يقوم به الفرد ذاته، وينطوي ذلك على نظرته إلى الحياة السياسية، وفي إسهامه بها، وفي الربط بين وضعه الاجتماعي والاقتصادي وبين آرائه ومواقفه السياسية.

وتقسم الثقافة السياسية على ثلاثة أنواع وهي كما يأتي:

١-الثقافة القديمة أو الضيقة: هنا يكون الفرد غير واعٍ وغير فاعل في المجتمع وهو ما يتلاءم مع وجود بنية سياسية تقليدية نجدها سائدة في المجتمعات البدائية والتقليدية والمتأخرة

والبعيدة عن تأثير سلطة الدولة وهذا حال مجتمعات الأرياف والبدو الرحل ومجتمعات دول العالم المتأخرة بشكل عام(١١).

٢-الثقافة الشخصية أو الرعوية: وهي تلك التي توجد في المجتمعات الخاضعة لأنظمة حكم تسلطية متجبرة، ويكون فيها الفرد واعياً ويقيم نظام الحكم ولكن في مجالس خاصة وبسرية تامة، ولكنه لا يمتلك القدرة والجرأة على التأثير في الحياة السياسية بل ينصاع لإرادة الحاكم وأعوانه ويقدم فروض الطاعة والولاء لهم، وهنا تسود ما تسمى بـ(ثقافة الخضوع)(١٢).

٣-ثقافة المساهمة (المشاركة): وتعد هذه الثقافة أرقى مستويات الثقافة السياسية، وتسمى أيضاً بالثقافة الديمقراطية، ويكون فيها الفرد على مستوى عالٍ من الوعي ويكون مؤثراً وفاعلاً ويساهم في بناء أو نقد ومن ثم تقويم مؤسسات النظام السياسي(١٣).

وكل هذه الأنواع الثلاثة من الثقافات السياسية قد توجد جنباً إلى جنب في الكثير من المجتمعات وربما تتعايش وتتفاعل مع بعضها، ولكن بكل تأكيد كلما ارتفعت نسبة الأفراد ذوي الثقافة المساهمة في المجتمع كلما كان يمكن عد هذا الأمر معياراً لتطوره ورقيه، من هنا تقع على عاتق القائمين على إدارة مؤسسات النظام السياسي الرسمية وشبه الرسمية وغير الرسمية مسؤولية نقل الثقافة السائدة في المجتمع من ثقافة قديمة أو شخصية إلى مستوى ثقافة المشاركة أو المساهمة ،وهي التي تعد الأساس لترسيخ السلوك الانتخابي الراشد.

المطلب الثاني: ماهية الانتخاب:

الفرع الأول: تعريف الانتخاب وطبيعته:

أولاً- تعريف الانتخاب: هو عملية اختيار المواطنين الذين تتوافر فيهم الشروط القانونية للأشخاص الذين ينوبون عنهم في ممارسة السلطة.

ثانياً- طبيعة الانتخاب: هناك من يقول إن الانتخاب حق وهو ما يتوافق ومبدأ (السيادة الشعبية)، وعلى وفق ذلك يكون النائب المنتخب من قبل الشعب ممثلاً للأمة كلها وليس مجرد ممثل لدائرته الانتخابية أو للحزب الذي ينتمي إليه، أي أنه ليس وكيلاً عن ناخبيه بل

هو وكيل عن عموم الشعب، ويترتب على ذلك إنه ليس للناخبين الحق في إعطاء تعليمات إلى النائب وتكليفه بالاقتراع في البرلمان، على وجه معين يحددونه له، بل يبقى النائب حُراً في إبداء آرائه بالطريقة التي يراها متحرياً في ذلك مصلحة الوطن (المصلحة العامة) لا مصلحة دائرته الانتخابية[١٤].

وآخرون يرون إنه وظيفة اجتماعية وهو ما يتوافق ومبدأ (سيادة الأمة) التي توزع السيادة بين مجموع الأفراد المكونين للأمة، ويعد كلاً منهم مالكاً لجزء من السيادة، كما يكون النائب ممثلاً لجزء من السيادة، وهذا الجزء هو ذلك الذي يملكه ناخبوه، وهو بمثابة وكيل عنهم فحسب، ومن ثم لناخبيه الحق في إعطائه تعليمات ملزمة لا يستطيع مخالفتها أو الخروج عليها عند التصويت في البرلمان، وللناخبين عزله وقتما شاءوا[١٥].

في حين يرى فريق ثالث أن الانتخاب سلطة قانونية تعطى للناخبين لتحقيق المصلحة العامة وذلك على أساس إن القانون هو الذي يحدِد مضمون هذه السلطة وشروط استعمالها[١٦]، وهذا هو الرأي الراجح والذي أمسى معمولاً به في معظم النظم السياسية المعاصرة، وذلك على أساس أن من تتوافر فيه تلك الشروط يسجل في قائمة الناخبين، وفي كل الاحوال تعد مشاركة الناخبين في عملية اختيار المرشحين الاكفاء بمثابة موقف وطني يسهم في بناء مؤسسات الدولة الراشدة..

الفرع الثاني : **شروط الانتخاب**:

لقد كانت بعض الشروط التي وضعتها بعض الدول بمثابة عراقيل أمام بعض المواطنين لحرمانهم من حق الانتخاب ومنها شرط العمر، فقد اشترطت لبنان مثلاً أن يكون سن الرشد السياسي ٢١ عاماً، وشرط الجنس (حرمان النساء من الانتخاب)، وهناك شرط العنصر وشرط الثروة وشرط التعليم وما إلى ذلك، وعلى ذلك يسمى هذا النوع من الانتخاب بالاقتراع المقيد.

أما الشروط التي تضعها قوانين الانتخاب في معظم دول العالم المعاصر تعد شروطاً ضرورية ومعقولة، وهي:

١- العمر (في الغالب يتساوى سن الرشد المدني مع سن الرشد السياسي البالغ (١٨) عاماً.

٢- الجنسية (هوية المواطن)، ٣- الأهلية العقلية، ٤- فضلاً عن شرط التسجيل في سجلات الناخبين، وتعد هذه الشروط بمثابة وسيلة لضبط العملية الانتخابية وتقنينها وحتى لا تكون سائبة وفوضوية وهذا النوع من الانتخاب يسمى بالاقتراع العام لأن الشروط المذكورة ستسمح لعموم المواطنين المؤهلين دون تمييز للمشاركة في الانتخاب.

الفرع الثالث : نظم (طرائق) الانتخاب :

تعد نظم أو طرائق الانتخاب بمثابة عملية ترجمة للأصوات المدلى بها في الانتخابات العامة إلى مقاعد نيابية يحضا بها مرشحو الأحزاب والكتل والمستقلون[١٧]، على ذلك تعد تلك النظم أو الطرائق بمثابة مفتاح لحصول متغيرات في الخارطة السياسية لهذا النظام السياسي أو ذاك، وذلك لأنها تؤدي حتماً – في حال طبقت في ظل بيئة انتخابية سليمة، حرة ونزيهة، آمنة وشفافة- إلى ظهور أو تشكيل أحزاب جديدة وأفول أخرى عاملة، وصعود مرشحين جدد إلى سدة الحكم وسقوط آخرين، كما تسهم الطريقة الانتخابية المتبعة في الدولة المعنية في إقامة تحالفات جديدة وتفكك أخرى قائمة، والأهم إنها تسهم بشكل فاعل في إدارة الصراع السياسي بشكل سلمي، وبالمقابل قد يسهم النظام الانتخابي في تحديد سهولة أو تعقيد عملية التصويت للناخبين، ويؤثر حتماً – سلباً أو إيجاباً- على الأقليات والفئات المهمشة، كما يمكن أن تؤثر النظم الانتخابية على طريقة إدارة العملية الانتخابية وطريقة تصرف النخب السياسية، ما يساعد بالنتيجة على تحديد المناخ السياسي الأوسع[١٨].

وعلى وجه الجملة هناك نظامان أساسيان (طريقتان أساسيتان) تتبعهما النظم السياسية في الانتخاب هما نظام الانتخاب بالأغلبية ونظام الانتخاب بالتمثيل النسبي وبينهما نظم أخرى مختلطة تجمع بين خصائص الاثنين[١٩].

نستشف من خلال تقدم أن إجراء انتخابات عادلة ونزيهة تستدعي أن ترتقي ثقافة المجتمع على وجه الجملة، وثقافة الناخبين على وجه الخصوص إلى مستوى ثقافة المشاركة كي يتم تجسيد مبدأ السيادة للشعب وهو مصدر السلطات وأساس شرعيتها.

المبحث الثاني

الثقافة السائدة في العراق قبل وبعد عام ٢٠٠٣م

سنتعرض في هذا المبحث إلى طبيعة الثقافة السائدة في ظل العهدين الملكي والجمهوري حتى عام ٢٠٠٣، لننتقل إلى تشخيص طبيعة تلك الثقافة بعد عام ٢٠٠٣، وذلك من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول : الثقافة السائدة قبل عام ٢٠٠٣:

الفرع الأول: الثقافة السائدة في ظل العهد الملكي:

عانى المجتمع العراقي طيلة قرون طويلة من الزمن من التسلط والاستبداد والتخلف على كل المستويات، ويعد التخلف الثقافي أخطر مظاهر هذا التخلف، وكان ذلك بفعل تفاعل تحديات خارجية تمثلت بتكالب سلسلة من القوى الأجنبية التي فرضت سيطرتها على مقدراته، مع تحديات داخلية تتعلق بميراث التسلط والاستبداد على مدى التاريخ، فضلاً عن انتشار الأمية والتفاوت الطبقي وتدهور المنظومة الأخلاقية والقيمية مع غلبة العادات والتقاليد القبلية البالية.

وعلى الرغم من تبني النظام الملكي للنظام النيابي وذلك منذ صدور القانون الأساسي عام ١٩٢٥م، إلا إن إدارة مؤسسات الدولة ظلت تقتصر على عدد محدود من الشخصيات التي تنتمي للطبقات البرجوازية والإقطاعية وممن ارتبطوا بالإدارة البريطانية المحتلة، كما كانت الصراعات بين النخب السياسية المتنفذة وبينها وبين القوى والأحزاب والشخصيات المعارضة هي السمة السائدة طيلة العهد الملكي (١٩٢١م–١٩٥٨م)[٢٠]،كما أن الاستياء الشعبي

أزاء الحكومات المتعاقبة راح يتفاقم مع مرور الوقت بفعل هيمنة إدارة الاحتلال البريطاني على مقدرات الدولة وتدني مستوى أداء مؤسساتها وبفعل سيادة حالة عدم الاستقرار السياسي، إذ تألف في ذلك العهد ١٦ مجلساً نيابياً، أستكمل مجلس نيابي واحد فقط دورته الاعتيادية وهي أربعة أعوام، وإزاء ذلك تشكلت ٥٩ حكومة (مجلس وزراء) تولى رئاستها (٢٣ رئيس وزراء)،كما أُعلِنت الأحكام العرفية ١٦ مرة بين عامي ١٩٢١–١٩٥٨، أي نحو ٥٠% من العهد الملكي كان تحت الحكم العرفي العسكري، هذا فضلاً عن أساليب التنكيل والبطش التي أتبعتها تلك الحكومات ضد المتظاهرين والمضربين وقوى المعارضة ولاسيما في الأعوام ١٩٤٦م و ١٩٤٨م و ١٩٥٢م، وكذلك تصفية الكثير من المعتقلين السياسيين[٢١].

وإزاء ذلك لم يطرأ أي تحسن يذكر على الأوضاع المعيشية والخدمية في العراق طيلة العهد الملكي، إذ استمرت حالة الفقر تخيم على السواد الأعظم من العراقيين حتى بلغت حوالي ٥٦.٨% من عدد السكان الذي بلغ في عام ١٩٥٧ حوالي سبعة ملايين نسمة[٢٢]، وذلك بالرغم من أن حصة الفرد العراقي من عائدات النفط كانت قد بلغت في الأعوام (١٩٣٠–١٩٥٨م) حوالي ١٨٨ دولار للفرد الواحد[٢٣]، وقد صاحب ذلك انتشار الأوبئة والأمراض والجهل والتخلف، وفي ظل هذا الواقع كانت الثقافة السياسية السائدة في المجتمع العراقي آنذاك عبارة عن مزيج بين الثقافة التقليدية وثقافة الخضوع، وبالرغم من إجراء العديد من العمليات الانتخابية في تلك المرحلة إلا إن معظم ممن كانوا يشاركون في الانتخابات النيابية يخضعون لإملاءات المرشحين ولم يعبروا عن إرادتهم وقناعاتهم الحقيقية.

الفرع الثاني: الثقافة السائدة في ظل النظام الجمهوري:

بعد الإطاحة بالنظام الملكي وتأسيس النظام الجمهوري عام ١٩٥٨، دخل العراق في حالة من عدم الاستقرار السياسي وذلك بفعل سلسلة الانقلابات العسكرية، وفي ظل هذا العهد ازداد الواقع الثقافي تخلفاً، فلم تكن هناك أية محاولات لرفع مستوى الوعي الثقافي إلى الحد الذي يفضي إلى الانتقال من الثقافة التقليدية وثقافة الخضوع إلى ثقافة المشاركة

ولاسيما مع استمرار حالة تكريس ما يسمى بـ(الشرعية الثورية) لتحل محل الشرعية الديمقراطية التي تقوم على مبدأ: الشعب مصدر السلطة، بذريعة إن من يقوم بالثورة –قلب النظام السابق– هو الذي يمثل الشعب ويروم تحقيق مصالحه وعلى ذلك له الحق وحده في قيادة المجتمع والدولة معاً[٢٤]، وقد تجلى ذلك بشكل جلي في العهدين الجمهوريين الثاني (١٩٦٣–١٩٦٤) والثالث (١٩٦٤–١٩٦٨) –مرحلة ما بعد سقوط (الزعيم عبدالكريم قاسم)– إذ إن حالة عدم التجانس الاجتماعي كانت السمة السائدة في أوساط تلك الطبقة مما أفضى إلى اختلافات في الأفكار والميول والمواقف تمخضت عنها خلافات حادة بعد مدة وجيزة، ومن الواضح إن ما كان يوحد أفراد تلك الطبقة هو تحالفهم وعدائهم للزعيم ومن ثم سعيهم للإطاحة به[٢٥]، وعلى ذلك توالت الانقلابات والتصفيات التي راح ضحيتها عدد كبير من كبار القادة العسكريين والسياسيين وكل ذلك عمق من الهوة بين الحكام والجماهير كما عمق حالة الانقسام المجتمعي.

وفي العهد الجمهوري الرابع –ما بعد انقلاب عام ١٩٦٨م ولغاية عام ٢٠٠٣م– عملت الطبقة الحاكمة التي تلتف حول الرئيس وتأتمر بأوامره وهو الذي يمارس كل الصلاحيات والاختصاصات وبلا منازع على تهميش كل الشرائح والجماعات الأخرى بل وإقصاء وتصفية كل من يحاول الاعتراض على هذا الواقع بما في ذلك كبار القادة السياسيين والعسكريين، وأحياناً تتم تصفيتهم على النيات أو الشكوك فحسب، وعلى ذلك سعت تلك الجماعة الحاكمة بكل الوسائل والسبل للعمل على إبقاء تلك الشرائح والجماعات تحت السيطرة ومن ثم العمل على صهرها في ظل بوتقة الرضوخ والتبعية لكل ما يمليه عليها النظام الحاكم.

على ذلك فإن سيادة مثل هذا الواقع تجسد في تكريس ثقافة تراجعت بل وغابت فيها قيم الحوار العقلاني والتفكير المنطقي ولم تعد هناك أية صيغ للتفاهم والتسامح والتعايش وبالمقابل سادت قيم التخندق والحقد والكراهية بين أبناء المجتمع الواحد، بين عامة الناس المهمشين والمغيبين والمضطهدين وبين الجماعة الحاكمة ومن يتبعها، ما نتج عن ذلك سيادة

هيمنة قيم التعصب الذي أخذت بعداً إقليمياً وقومياً في إقليم كردستان، كما أخذت بعداً طائفياً في معظم مناطق العراق في الوسط والجنوب، وإلى حد ما بعداً عشائرياً على مستوى مناطق وسط وغرب العراق، وكل ذلك أفضى إلى إحلال الولاء لتلك الانتماءات الفرعية محل الانتماء للوطن[٢٦]، ولم يكن الولاء للوطن سوى أمر ظاهري شكلي وذلك بفعل قسوة السلطة ولجوئها كلما لزم الأمر لأسلوب التصفية إزاء أية محاولة للخروج عما تصفه السلطة بـ(الصف الوطني) أي الوحدة الوطنية التي كانت تقوم على صهر ودمج كل فئات المجتمع في بوتقة واحدة من خلال فرض ثقافة السلطة التي تقوم على الفكر الواحد والزعيم الأوحد.

المطلب الثاني : الثقافة السائدة بعد عام ٢٠٠٣م

بعد دخول قوات الاحتلال بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في ٢٠٠٣/٤/٩م، وإسقاط نظام حكم(صدام حسين)، ومن ثم تكريس الاحتلال وشرعنته[٢٧]، إنقلب واقع المجتمع العراقي من واقع التسلط والخوف والصهر والدمج القسري إلى التشتت والانفلات والفوضى باسم الحرية والديمقراطية، وكل ذلك جرى بفعل غياب القانون وانهيار سلطة الدولة مع تدني مستوى الوعي الثقافي والسياسي وإهتراء المنظومة الأخلاقية، وكان ذلك قد أعطى لكل من هب ودب الفرصة للقيام بعمليات السلب والنهب والقتل وتفاقم روح الانتقام والثأر التي غذتها أطراف خارجية؛ إقليمية ودولية[٢٨] – مستغلة بذلك وجود قوات الاحتلال على الأراضي العراقية التي ساهمت بدورها بتدمير البنى التحتية سواءً بشكل مباشر أم غير مباشر، والأخطر من كل ذلك بدأت الأمور تتعقد شيئاً فشيئاً لاسيما بعد أن امتدت أعمال العنف لتأخذ أبعاداً طائفية وصلت ذروتها بعد حادثة تفجير الإمامين العسكريين في سامراء في بداية سنة ٢٠٠٦م، واستمرار هذا الوضع طيلة سنتي ٢٠٠٦و٢٠٠٧.

ومع أن الأوضاع على وجه الجملة كانت قد تحسنت بدرجة كبيرة بفعل تطبيق خطة فرض القانون والإجراءات الواسعة التي اتخذتها الحكومة آنذاك على كل المستويات الأمنية والسياسية، ولكن مازالت عالقة في نفوس الكثير من أبناء الشعب العراقي الأحقاد وربما روح

الانتقام لاسيما ممن تضرَروا من أعمال العنف الطائفية، مع استمرار جهود الكثير من الأطراف والقوى الخارجية والداخلية في تغذية هذه التوجه بشتى الوسائل المادية والإعلامية وغيرها بغية تأجيج الأوضاع والعمل على إعادة العراق إلى حالة الاقتتال والعنف والعنف المضاد وصولاً إلى العمل على إنهيار العملية السياسية وإعادة البلد إلى نقطة الصفر أي حالة الفوضى والصراعات والتخندق، ومما زاد الأمور تعقيداً ضعف القدرات التنظيمية التي تضبط سلوك أفراد المجتمع وتردع الخارجين عن القانون والنظام العام، ورافق ذلك تردي مستوى الخدمات وتراجع مستوى التربية والتعليم وغياب مشاريع التنمية بذريعة التحديات الأمنية، وقد وفرت تلك الظروف مجتمعةً بيئةً مشجعة على شيوع الفساد على كل المستويات، وبذلك سادت في العراق ثقافة منحرفة : هدامة وضالة، وهي عبارة عن خليط من ثقافة العنف والتخندق والتهميش والإقصاء والجهل والتعصب والطمع والنهب والسلب والرشوة وتغليب المصالح الضيقة (الطائفية والعرقية والعشائرية والحزبية والمناطقية والشخصية) على حساب المصلحة الوطنية.

المبحث الثالث

سلوك الناخب العراقي منذ عام ٢٠٠٥

أثبتت الأحداث والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي مر بها العراق وعلى مدى أكثر من (١٤) عاماً (٢٠٠٣م–٢٠١٧م) تدني مستوى الشعور الوطني بفعل ضعف الولاء للوطن وغلبة الولاءات الفرعية سواء على مستوى العوام أم على مستوى النخبة وعلى وجه الخصوص النخبة السياسية(صناع القرار)، وقد تجسد ذلك بصورة جلية في السلوك الاجتماعي والسياسي على وجه الجملة.

فعلى الرغم من إقرار الأغلبية الساحقة من العراقيين لوثيقة العقد الاجتماعي–السياسي المتمثلة بدستور عام ٢٠٠٥م النافذ[٢٩]، وبالرغم مما تضمنته تلك الوثيقة من نصوص وقواعد حددت طبيعة النظام السياسي (إتحادي، جمهوري، نيابي– برلماني– ديمقراطي)، ومن ثم نظمت العلاقة بين مكونات هذا النظام (مؤسسات وأفراد) وبذلك أقرت حقوق والتزامات كل أطراف هذا العقد، إلا أن الوقائع والأحداث أثبتت بقاء معظم فقرات تلك الوثيقة – على ما فيها من هنات وقصور– مجرد حبر على ورق.

فبقدر تعلق الأمر بموضوع بحثنا، يبدو جلياً أنه في الوقت الذي أقر الدستور النافذ الحقوق الأساسية وفي مقدمتها حق الانتخاب، وعلى وجه الخصوص ما ورد في البابين الأول (المبادئ الأساسية) والثاني (الحقوق والحريات)، لكن الواقع أكد أن ممارسة هذا الحق من قبل الناخبين –كانت في الأعم الأغلب– بدوافع طائفية أو عرقية أو حزبية أو عشائرية أو مناطقية أو بفعل الترغيب أو الترهيب، ما يعني أن الناخب كان يصوت بناءً على إملاءات، ولم يكن يصوت بمحض إرادته، ومن ثم لم تكن مشاركته في الانتخاب على أساس وعيه وقناعته بأهمية تلك الممارسة وما يترتب عليها من نتائج تفضي إلى بناء مؤسسات تتكون من أعضاء يتمتعون بالكفاءة والنزاهة والمهنية، والجدول الآتي يوضح تلك الصورة:

جدول يبين نسب المشاركة من قبل الناخبين العراقيين للمدة من ٢٠٠٥حتى عام ٢٠٠٤

ت	مواعيد الانتخابات	عدد الناخبين بالملايين	عدد المصوتين	النسبة المئوية	نسبة العزوف والمقاطعة
١-	انتخابات الجمعية الوطنية ومجالس المحافظات في ٢٠٠٥/١/٣١	١٤.٢٢٢.٩٠٠	٨.٢٨٦.١٠٠	%٥٨.٢٦	%٤١.٧٤
٢-	الاستفتاء على الدستور العراقي الدائم .في ١٥ تشرين الاول ٢٠٠٥	١٤.٢٢٢.٩٠٠	٩.٨٥٢.٢٩٣	%٦٩.٢٨	%٣٠.٧٢
٣-	انتخابات مجلس النواب العراقي في ١٥ كانون الاول ٢٠٠٥	١٥.٥٦٨.٧٠٢	١١.٨٨٨.٩٠٦	%٧٦.٣٦	%٢٣.٦٤
٤-	انتخابات مجالس المحافظات ، في كانون الثاني ٢٠٠٩	١٤.٨٥٨.٥٨٦	٧.٧٥٣.١٩٥	%٥٢.١٨	%٣٧.٦١
٥-	انتخابات مجلس النواب العراقي، في اذار ٢٠١٠	١٩.٢٤٠.٠٩٣	١٢.٠٠٢.٩٦٢	%٦٢.٣٩	%٣٧.٦١
٦-	انتخابات مجالس المحافظات ، في نيسان ٢٠١٣	٢٠.٠٩١.٤٠٠	١٢.٣٨٨.٣٠٠	%٦١.٦٦	%٣٨.٣٤
٧-	انتخابات مجلس النواب العراقي ، في اذار ٢٠١٤	٢٠.٤٣٢.٤٩٩	١٢.٧١٧.٨٧٩	%٦٢.٢٤	%٣٧.٧٦

المصدر : عدي عبد مزهر، ظاهرتي العزوف الانتخابي في العراق، بيروت، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، الطبعة الاولى، ٢٠١٧، ص ٢٢٢.

ويستدل أيضاً من الجدول أعلاه ارتفاع نسبة الناخبين الذين قاطعوا الانتخابات على وجه الجملة، ما يعني أنه مازال عدد كبير من الناخبين العراقيين غير مقتنعين أو غير مؤمنين بالعملية السياسية على وجه الجملة، ومخرجات العمليات الانتخابية على وجه الخصوص.

وبالمحصلة انعكس كل ذلك بشكل سلبي على الإطار البنيوي والوظيفي للمؤسسات الدستورية والسياسية، وبالتحديد مجلسي النواب والوزراء (الحكومة)، فبالرغم من مرور دورتين نيابيتين وتوشك الثالثة على الانتهاء، لكن السمة الغالبة على هاتين المؤسستين هي حالة عدم الإنسجام بين أعضائهما نتيجة للتناقضات والمصالح المتضاربة بين القوى السياسية التي تتشكل منها تلكما المؤسستان، وتأسيساً على ذلك لم يكن أداؤهما ليرتقي لأدنى مستويات الطموح، ففيما يتعلق بمجلس النواب إتسم أداؤه لوظائفه – وفي مقدمتها الوظيفة التشريعية– بالبطء والتلكؤ والتأجيل لأهم التشريعات على الرغم من انقضاء دورتين نيابيتين والاقتراب من نهاية الدورة الثالثة، وحتى التشريعات التي كانت تصدر بعد مخاضٍ عسير، تصدر من خلال إجراء مساومات بين الكتل السياسية النيابية الكبيرة وبما يضمن مصالحها الضيقة التي أثبتت الوقائع إنها كلها ومن دون استثناء ذات توجهات وولاءات فرعية (طائفية أو عرقية أو حزبية)، بالرغم من محاولة بعضها رفع شعارات وبرامج وطنية أو مدنية ولكنها مع مرور الوقت بدأت تنحاز أو تجير لصالح طائفة أو لصالح زعيمها على حساب الآخرين وهذا هو حال القائمة العراقية أو قائمة إئتلاف الوطنية لاحقاً، وعلى ذلك لم يكن أداء هذا المجلس التشريعي ليرتقي إلى مستوى طموح الشعب العراقي[٣٠]، كما ينسحب هذا الحُكم على الأداء الرقابي للمجلس بل وسائر الاختصاصات الأخرى[٣١]، والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأساس إلى وجود خلل بنيوي صارخ، ومبعث هذا الخلل يبدأ من لحظة اختيار الناخبين لممثليهم، فلما كان وعي معظم هؤلاء متدنياً وثقافتهم تقليدية أو ثقافة خضوع لذا فإنهم يصوتون للمرشحين من أبناء طائفتهم بل وللذين ينتمون لحزب معين أو لأشخاص بعينهم من تلك الطائفة من الذين يمارسون أساليب ترغيبية وترهيبية شتى في الضغط والتأثير في ناخبيهم بغية كسب أصواتهم لهم.

ومما زاد الطين بلة قوانين الانتخاب التي تم تطبيقها في الدورات الانتخابية الثلاثة (٢٠٠٥/٢٠١٠/٢٠١٤) وما صاحبها من دعاية وتمويل من جهات خارجية شتى ساهمت في نيل أشخاص لعضوية البرلمان (مجلس النواب) بفعل ولائهم لرئيس الحزب أو الكتلة بالرغم من حصولهم على أصوات قليلة جداً، وبذلك كان معظم أعضاء مجلس النواب غير مؤهلين وينتمون لكتل أو أحزاب ذات توجهات دينية وطائفية وأخرى عرقية ومن ثم فإن سلوكهم داخل المجلس مرهون برأي وإرادة رؤساء كتلهم وأحزابهم فحسب.

وبفعل سياسة المحاصصة تم توزيع المناصب والأدوار داخل تلك المؤسسة على أساس طائفي وعرقي بدءاً من منصب الرئيس ونوابه وانتهاءً برئاسات اللجان وأعضائها، وكل ذلك أفضى إلى تكريس أزمتي الانتماء والتكامل التي عمقتها التدخلات الخارجية (دولية وإقليمية) مما انعكس على أداء المجلس لوظائفه التي طغت عليها الصراعات بين القوى الحزبية ذات التوجهات الدينية والطائفية والعرقية وغلبت فيها المصالح الضيقة (طائفية أو قومية أو حزبية أو شخصية) على حساب المصلحة العامة ومصلحة الوطن، كما عبر عن ذلك بوضوح الكثير من النواب أنفسهم ومن ذلك ما ورد على لسان النائب عن ائتلاف الوطنية (عدنان الدنبوس) حينما قال: (إن معظم السياسيين لم يفكروا بالعراق بل يفكروا بمصالحهم ومصالح أحزابهم ومكوناتهم)[٣٢].

أما عن أداء الحكومة –مجلس الوزراء– لوظائفها في ذات المرحلة فلم يكن أفضل حالاً من مجلس النواب[٣٣]، إذ أنها بنيوياً –وتطبيقاً لمبدأ المحاصصة– تتكون من ذات القوى السياسية المهيمنة على مجلس النواب[٣٤]، وعلى ذلك كانت الحكومتان السابقتان والحكومة الحالية ائتلافية ولكن ليس على وفق التقاليد المعمول بها في النظم البرلمانية المعاصرة بل على الطريقة العراقية –أي حكومة محاصصة تحت شعار التوافقية– إذ طغت على تلك المؤسسة حالة عدم الانسجام ومن ثم غياب التنسيق والتكامل، والأدهى من ذلك يقوم كل وزير بتسخير وزارته لصالح حزبه أو كتلته وأحياناً لصالح رئيس الحزب أو الكتلة التي ينتمي لها الوزير، ومما زاد الأمور سوءاً غياب الرقابة البرلمانية –كما أسلفنا القول– على أداء

الحكومة ووزرائها، وقد انسحب هذا الواقع على سائر دوائر الدولة المرتبطة بتلك الوزارات، وكل ذلك وفر بيئة خصبة لإشاعة الفساد في كل مفاصل الدولة.

على ذلك تتحمل الحكومة مسؤولية كبيرة في تعثر العملية التشريعية –كونها هي التي تتولى مهمة اقتراح القوانين ومن ثم العمل على تنفيذها بعد إقرارها والمصادقة عليها– سواء في مرحلة صياغتها وإرسالها إلى البرلمان (مجلس النواب) الذي يقوم بإعادتها إليها مرات عدة –مثال ذلك ما حصل مع موازنة عام ٢٠١٦م وكذا الموازنات السابقة وصولاً إلى ما يجري الآن حالياً حول موازنة العام القادم ٢٠١٨– أو في مرحلة تنفيذها التي تواجه تعثراً وتتأخر التشريعات الصادرة من مجلس النواب سنوات عدة بفعل العقبات الكثيرة التي تقف في مقدمتها : البيروقراطية والروتين العقيم والاختلاف في التفسير على مستوى التطبيق ما يستدعي صدور تعليمات بهذا الخصوص، هذا فضلاً عن محاولات الكثير من موظفي الإدارة العامة بعرقلة عملية التنفيذ كونهم غير مستفيدين من التشريع أو أن بعضهم يخشى العقوبة في حال أرتكب خطأ في هذا الإطار، أو إنه يستغل الأمر كي يكون فرصة للفساد عن طريق مساومة المستفيدين ما يفضي إلى حرمان المستهدفين بالتشريع وإفادة غير المستهدفين، وكل ذلك تتحمله الحكومة التي ينبغي أن تتولى مهمة متابعة إجراءات التنفيذ ومحاسبة المقصرين والفاسدين لضمان نجاح عملية التنفيذ ومن ثم تقوم الحكومة بمراجعة العملية برمتها لتلافي أوجه الخلل والقصور ومعالجتها في عملية التغذية الاسترجاعية بالتنسيق والتكامل مع المؤسسات الأخرى وفي مقدمتها مجلس النواب، وهذا مالم نتلمسه على مستوى الواقع.

وبالمحصلة مازالت تهيمن على أداء مؤسسات الدولة عناصر الإخفاق والفشل في معظم المجالات، وعلى ذلك اتسعت الفجوة بين المجتمع والدولة بفعل استمرار المشاكل والمعاناة وتردي مستوى الخدمات، ومما زاد الطين بلة سيطرة الجماعات الإرهابية على مناطق واسعة في العراق بعد يوم ٢٠١٤/٦/١٠، ومن ثم تمخض عن هذا الواقع نزوح ما يقارب (٣) ثلاثة ملايين مواطن عراقي، هذا مع تفاقم ظاهرة الفساد الإداري والمالي وما

نجم عنها من نهب وتهريب أموال طائلة خارج العراق حتى قدرها أحد المسئولين العراقيين بـ(ترليون و١٤ مليون دولار)[٣٥]، ومما عقد المشهد أكثر فأكثر تفاقم الأزمة الاقتصادية أثر تراجع أسعار الثروة النفطية كونها تمثل المورد الأساس للدولة العراقية (تصل إلى أكثر من ٩٠%)، وكل ذلك يجري مع استمرار عجز الأجهزة الحكومية عن الحد منها أو على الأقل التخفيف من حدتها بفعل عدم قدرتها على اللجوء إلى استعمال القوة المشروعة أو حتى التهديد باستعمالها، وكل ذلك دفع شرائح واسعة من الشعب العراقي وفي عموم محافظات العراق إلى الخروج إلى الساحات العامة للتظاهر والاحتجاج على تردي الأوضاع وتفاقم ظاهرة الفساد منذ بداية صيف عام ٢٠١٥م.

بالمحصلة مازالت الشخصانية والحزبية والطائفية والعشائرية والمناطقية تهيمن على السلوك الاجتماعي على وجه العموم، والسلوك الانتخابي على وجه الخصوص، والطامة الكبرى أن تأثير تلك المعطيات إمتد إلى المؤسسات الوطنية العامة، ما يعني إننا لازلنا لا نمتلك القدرات التي تؤهلنا للارتقاء إلى مستوى الرشادة والحكم الصالح[٣٦]، لذا فإن كل المؤشرات والمعطيات الراهنة تؤكد عدم إمكانية حصول أي تحسن على الوضع العام في العراق، مالم تتخذ الإجراءات اللازمة من قبل كل المعنيين بالشأن العراقي لمعالجة المشاكل الراهنة والحد من التحديات التي تواجه المجتمع والدولة العراقيين وبروح الفريق الواحد.

الخاتمـــــة

من خلال كل ما تقدم نستنتج بأن الناخب العراقي مازال مغلوباً على أمره، ولا يمتلك الوعي الذي يؤهله لإختيار من ينوب عنه ويمثله تمثيلاً حقيقياً في المؤسسات الرسمية، وإن امتلك الوعي فإنه مسلوب الإرادة بفعل المعطيات التي تؤثر على مواقفه السياسية وسلوكه السياسي على وجه العموم، وسلوكه الانتخابي على وجه الخصوص، لذا فإن مخرجات كل العمليات التي جرت في العراق منذ بداية عام ٢٠٠٥ كانت مزيفة ومحرفة بدرجة كبيرة، ومن ثم لم تتسم بالشفافية والنزاهة والعدالة، مما نجم عنها مؤسسات تعاني من خلل بنيوي صارخ إنعكس بشكل على الأداء الوظيفي لتلك المؤسسات، وعلى وجه الخصوص مجلس النواب والحكومة معاً، ولما كنا على اعتاب انتخابات محلية ونيابية، وكي لا تتكرر المأساة ذاتها نرى من المناسب تبني التوصيات الآتية من قبل ذوي الشأن:

١- وضع خطط للتأهيل السياسي لتنمية الوعي السياسي والانتخابي للمواطن العراق عموماً والناخب خصوصاً، على يجري تنفيذ تلك الخطط من قبل كل الأطراف المعنية بالشأن العراقي وفي مقدمتهم الأسرة والمؤسسات التربوية والتعليمية وكذا الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية ووسائل الإعلام، وذلك عبر عقد الندوات والمحاضرات والمؤتمرات والدورات التثقيفية والخطب والأبحاث والمقالات وما إلى ذلك.

٢- وضع قواعد تنظيمية لضبط سلوك المرشحين والقوى والأحزاب السياسية ومحاسبة كل من يخالف تلك القواعد، مع مراقبة ومتابعة عمل المفوضية مع توفير الضمانات اللازمة لها لإداء مهمتها على الوجه الأكمل.

٣- توفير الضمانات اللازمة لحماية الناخبين لتمكينهم من الإدلاء بأصواتهم بحرية تامة ومن دون أية ضغوط أو إملاءات من أي طرف كان، كي يتسنى لهم اختيار المرشحين الأكثر كفاءة وممن يمتلكون التجربة والخبرة والنزاهة، مما سيفضي إلى تصحيح الخلل البنيوي

الذي مازالت تعاني منه مؤسسات الدولة، مما سينعكس بشكل إيجابي على أداء تلك المؤسسات.

٤- تبني نظام انتخابي أكثر عدالة، ونقترح بدورنا خياران، الأول اعتماد نظام الانتخاب بالأغلبية وبنظام الدوائر الصغيرة ويخصص لكل دائرة نائب واحد على غرار ما معمول به في المملكة المتحدة، مما سيفضي إلى فوز الشخصيات الكفوءة والمعروفة لدى ناخبيها بنزاهتها وتحملها للمسؤولية، أما الخيار الثاني فأنه يعتمد نظاماً مختلطاً يجمع بين النظام المذكور ونظام الانتخاب بالتمثيل النسبي من خلال تقسيم العراق على دوائر كبيرة لتوزيع عدد من المقاعد وتوزيع عدد آخر على أساس الدائرة الوطنية الواحدة.

٥- العمل بجدية على تفعيل بمبدأ الثواب والعقاب للقضاء على مظاهر الفساد بكل ضروبه، ومن ثم ضبط سلوك أفراد المجتمع العراقي من خلال تطبيق أحكام القانون على كل المخالفين من دون تمييز وبلا محاباة أو مجاملة، وبالمقابل مكافئة الموظفين والمقاتلين وكل المواطنين المتميزين في أدائهم لوظائفهم أو المهام الملقاة على عاتقهم، وكذلك تشجيع المواطنين على دعم ومساندة مؤسسات الدولة لتنمية قدراتها في كل الميادين بدءاً من المحافظة على النظام العام وإنتهاءً بتعزيز الأمن وترسيخه.

الهـــوامـــش و المصـــــــادر

(١) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ١٩١.

(٢) إبن منظور : لسان العرب، دار صادر، بيروت، الجزء الثالث (مادة ثقف)، ٢٠٠٣، ص٢٨.

(٣) نقلاً عن : دنيس كوش: مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة : د. منير السعيداني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٧، ص٣١.

(٤) د. حليم بركات : المجتمع العربي المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨، ص٣٧٣.

(٥) د. أكرم فرج الربيعي وآخرون : الثقافة؛ التحديات وترتيب الأولويات، بغداد، دار الجواهري للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص١٢.

(٦) د. صادق الأسود : الثقافة والحضارة، في مجموعة مؤلفين : العالم المعاصر، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٤م، ص١٦.

(٧) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : الخطة الشاملة للثقافة العربية : نقلاً عن : المصدر السابق، ص ٣٧٤.

(٨) ينظر كل من : د. صادق الأسود : علم الاجتماع السياسي، مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص٢٤٢، وكذلك: د. فؤاد مرسي : حول الأزمة الثقافية والأزمة الاجتماعية في مصر، القاهرة ، مجلة اليقظة العربية ، العدد٧، ١٩٨٧، ص٩٧، وكذلك:

- G. Almond & Sidney Verba : The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations. Princeton, NJ: Princeton UP, 1963. p.13.

(٩) جابرييل إيه ألموند و جي بنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة : هشام عبدالله، عمان، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م، ص٧٣ وص٧٦.

(١٠) ينظر كل من : د. صادق الأسود : مصدر سابق، ص٢٤٦، وكذلك:

-Walter A. Rosenboum: Political Culture, Thomas Nelson, London, 1975, p.7 & G. Almond & Sidney Verba: Ibid, P.21 & After it.

(١١) د. صادق الأسود : مصدر سابق، ص٢٤٦، وكذلك:

- G.Almond;op.cit,p13 & after it.

للمزيد من التفصيل راجع كل من : د. كمال المنوفي : نظريات النظم السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٥، ص١٩٠، وكذلك : د. صادق الأسود : نفس المصدر السابق، ص ص٢٥٤-٢٥٥، وكذلك : برهان غليون : المسألة الطائفية ومشكلات الأقليات : نقلاً عن : أحمد شكر الصبيحي : مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص٢٣٠، وكذلك:

-Maurice Duverger : Sociologie de la Politique, P.U.F. Paris, 1973. p.123 & G. Almond; op. cit, p, p13 & after it.

(12) Davis.K; Human Society, New Yourk, pp208-209.

(١٣) د. ثروت بدوي : مصدر سابق، ص٤٦.

(١٤) د. ثروت بدوي : المصدر السابق،ص٤٦.

(١٥) د. عبد الغني بسيوني : النظم السياسية والقانون الدستوري ، مصدر سابق، ص ص٢١١-٢١٣.

(١٦) أندرو رينولدز وآخرون : أنواع النظم الانتخابية، ترجمة ت. كرستنا خوشابا بتو، أربيل، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، ٢٠٠٧، ص٢٣.

(١٧) المصدر نفسه، ص٢٥-٢٦.

(١٨) لمزيد من التفصيل حول أنواع النظم الانتخابية: راجع أندرو رينولدز وآخرون : المصدر السابق، ص٥٧ وما بعدها، وكذلك: *-Danielle Caramani;0p.cit,p;243-247.*

(١٩) قارن مع : عابد خالد رسول : مصدر سابق، ص١٣٧ وما بعدها.

(٢٠) للمزيد ينظر:حنا بطاطو : العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول، ترجمة : عفيف البزاز، منشورات فرصاد، طهران، ٢٠٠٦م، ص٣١٢ وما بعدها، وكذلك : عبدالرزاق الحسني : تاريخ الوزارات العراقية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨، وكذلك : وكذلك : د. عبدالخالق حسين : هل كانت ثورة ١٤ تموز حتمية : على الموقع الإلكتروني:

http://www.gilgamish.org/printarticle.php?id=19764&
http://www.sotaliraq.com

(٢١) ينظر : وسام الشالجي : لماذا أسقط النظام الملكي في العراق، ومن كان وراء ذلك؟ على الموقع الإلكتروني:

http://ayamuna.blogspot.com/2014/05/blog-post_31.html

(٢٢) للمزيد راجع : د. نزار احمد : دراسة اقتصادية حول اموال النفط العراقي ما بين ١٩٣٠-٢٠١٠ على الموقع الإلكتروني: *http://www.sulcci.com* .

(٢٣) للمزيد من التفصيل ينظر : عابد خالد رسول : مصدر سابق، ص٢٥٨ وما بعدها.

(٢٤) للمزيد من التفصيل ينظر:حنا بطاطو : المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص٣٣٢ وما بعدها.

(٢٥) للمزيد ينظر : محمد صادق الهاشمي : الثقافة السياسية للشعب العراقي وأبرز تحولاتها، مركز العراق للدراسات، بيروت، مطبعة الساقي، ٢٠١٣م، ص١٦ وما بعدها.

(٢٦) أصدر مجلس الأمن الدولي قراره المرقم ١٤٨٣ في ٢٢ أيار عام ٢٠٠٣م أقر بموجبه بأن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة دولتان محتلتان ويتحملان مسؤولية إدارة شؤون العراق على وفق القانون الدولي.

http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/IMG/pdf/Resolution_1483_cle01784e.pdf .

(٢٧) هناك من تنبأ بأن تتجه الأوضاع في العراق في ظل الاحتلال الأميركي – البريطاني أما نحو تأسيس نظام ديمقراطي يستوعب التعددية الاجتماعية والسياسية في العراق، أو نحو مزيد من التدهور الذي قد يصل بالبلاد إلى حالة الحرب الأهلية، وكلا الاحتمالين سيكون له تداعياته على الدول المجاورة على وجه الخصوص والدول العربية على وجه العموم، وهذا الواقع هو الذي دفع تلك الدول لدعم ما يسمى بـ(المقاومة) التي أججت بالنتيجة الصراع الطائفي على وجه الخصوص وساهمت في تصاعد أعمال العنف التي امتدت لتطال معظم أرجاء العراق، ينظر : د. حسنين توفيق إبراهيم : النظم السياسية العربية – الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ص ص٣٣٨-٣٣٩.

(٢٨) تمت عملية إقرار دستور جمهورية العراق النافذ في ٢٠٠٥/١٠/١٥م عبر عرضه على الاستفتاء الشعبي إذ بلغت نسبة المصوتين بنعم (٧٨,٥٩%) وكانت نسبة المشاركة ٦٣% من مجموع الناخبين، وقد دخل حيز النافذ بعد نشره في جريدة الوقائع العراقية بالعدد ٤٠١٢ والصادر في ٢٠٠٥/١٢/٢٨م.

(٢٩) للمزيد حول تفاصيل عدد ونوع وأهمية التشريعات راجع كل من : بحثنا المشترك مع د. حنان محمد القيسي الموسوم : الاحتلال الأمريكي وإشكالية الدستور والقوانين ضمن كتاب مع مجموعة باحثين : (بصمات الفوضى– إرث الاحتلال الأميركي في العراق)، مركز حمورابي

للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بيروت، دار المحجة البيضاء، ٢٠١٣م، ص٦٩-١٠٤، وكذلك : صباح صادق جعفر، دليل التشريع العراقي للأعوام ٢٠٠٣-٢٠١٤، ط٣، د.ن، د.م، ٢٠١٤، ص٣١-١٤١.

(٣٠) للمزيد راجع نص المادة (٦١) من الدستور وقارن مع واقع التجربة النيابية طيلة المدة موضوع البحث، وراجع كذلك : بحثنا الموسوم : إشكالية العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية الاتحاديتين وفق الدستور العراقي النافذ، المنشور في كتاب مشترك لمجموعة باحثين الصادر عن (سكول) العلوم السياسية / جمجمال / جامعة السليمانية ٢٠١٢، ص٣٥٤ وما بعدها، وكذلك : كتابنا الموسوم : النظم السياسية والدستورية، أسسها ومكوناتها وتصنيفاتها، بغداد، مكتب الغفران للخدمات الطباعية، طبعة ثانية منقحة، ٢٠١٥م، ص٧٦ وما بعدها.

(٣١) لقاء النائب عن ائتلاف الوطنية (عدنان الدنبوس) مع قناة الفيحاء الفضائية في الساعة ١٠ من مساء يوم الجمعة المصادف في ٢٠١٥/١١/٢٧م.

(٣٢) نصت المادة (٧٨) من الدستور العراقي النافذ على إن رئيس الوزراء هو : (المسئول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة...)، وكما نصت المادة (٨٠) على إن مجلس الوزراء يتولى: (تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة...).

(٣٣) للتعرف على آليات تشكيل الحكومة راجع نص المادة (٧٦) من الدستور العراقي النافذ وقارن مع مجريات الأمور بعد كل عملية انتخابية، فعلى سبيل المثال لم تتشكل الحكومة السابقة إلا بعد مرور ما يقارب (٩) أشهر على إجراء الانتخابات النيابية التي جرت يوم ٢٠١٠/٣/١٠ وذلك بعد أن حازت على ثقة مجلس النواب يوم ٢٠١٠/١٢/٢٢ بعد مخاض عسير وبسبب الخلاف الذي دار بين (القائمة العراقية) و (دولة القانون) حول تفسير نص المادة (٧٦) من الدستور النافذ، وجرى تشكيلها على أساس مبدأ التوافق – المحاصصة – .

(٣٤) جاء ذلك في حديث (محمد علي) مدير عام دائرة استرداد الأموال في هيئة المسائلة والعدالة لـ "قناة السومرية نيوز"، وللمزيد حول الآثار التي ترتبت على ظاهرة الفساد ونهب الأموال ينظر كل من : د. بلاسم جميل خلف :أبعاد جريمة غسيل الأموال وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص١٢، وكذلك : أحمد صبحي جميل، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة غسيل الأموال ودور المصارف في مكافحتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السابع والعشرون، ٢٠١١، ص ٩٥-٩٦، وكذلك: ابتهال محمد رضا

: الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة خاصة إلى تجربة العراق في الفساد، مجلة دراسات دولية ،مركز الدراسات الدولية /جامعة بغداد، العدد الثامن والأربعون }، ص٧٣.

(٣٥) للمزيد حول ماهية تلك القدرات وأهميتها راجع كل من : د. كمال المنوفي: أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ط١ ،١٩٨٧م، ص٢٩٩ وما بعدها، وكذلك : جابرييل إيه ألموند و جي بنجهام باويل الابن : مصدر سابق، ص ١٩٢-٢٠١.

Iraqi Voter's Behavior between the Culture of Submission & Participation

Professor Dr. Taha Hameed Hassan Al-Anbaqi
Faculty of Political Science – Mustansiriya University

Abstract

For decades, Iraqi society has been exposed to many crises and wars affecting Iraqi cultural system under the authoritarian regime that led to the fusion of culture between submission and violence. Despite the political change that took place in Iraq after 2003 and the adoption of the democratic system and the electoral mechanism as one of its tools giving individuals the right to participate in the election of representatives, yet practicing this right was marred by many overlaps that produced a will that did not enjoy enough freedom to get out of the submission culture that characterized the behavior of Iraqi personality for decade.

The study attempts to shed light on the extent of the impact of this culture - submission culture- on the citizen's belonging, loyalty and its liberty of choice. As to enforce the researcher to develop appropriate mechanisms to get out of submission culture and consolidate citizenship idea in the practices of Iraqi individuals either in their right to participate or their role in censorship and nation building. The research is divided into four chapters, first is devoted to the theoretical framework while the second dealt with the cultural statue que in Iraq before 2003. The third was devoted to the study of the influence of the prevailing culture after 2003 on the behavior of the Iraqi voter, and the fourth, by means of which, we explained the ways of promotion the culture of participation.